

قضايا التعاون بين الجزائر وتركيا في بيئة إقليمية فوضوية:

الرهان على التاريخ والمصلحة المشتركة

Issues of cooperation between Algeria and Turkey in an anarchic regional environment:

Relying on history and common interest

محمد شاعة^{1*}، جامعة محمد بوضياف - المسيلة، الجزائر، Mohamed.cheaa@univ-msila.dz

تاريخ قبول المقال: 2025/11/07

تاريخ إرسال المقال: 2025/10/02

الملخص

تميل الجزائر وتركيا إلى بناء شراكة استراتيجية أكثر استقرارا تقاوم الفوضى الإقليمية المتصاعدة في السنوات الأخيرة، وتعتمد العلاقات الجزائرية التركية على محدد أساسي يتمثل في الإرث التاريخي الثقافي والحضاري المشترك، فالملاحظ أن الجزائر قد أعادت الاهتمام والانتباه إلى ماضيها العثماني، وتترقب دورا فعالا من السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومنه ينشغل البحث بدراسة سبل تطوير قضايا التعاون في العلاقات الجزائرية التركية قصد التعامل الإيجابي مع البنية الفوضوية التي تتسم بها الساحة الإقليمية المشتركة. وتم التوصل إلى نتيجة مركزية مفادها تصاعد وتيرة التعاون بين البلدين على جميع الأصعدة، خاصة بعد بروز الجزائر كقائد إقليمي وصاحبة طرح متوازن يضمن المصالح المتبادلة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر وتركيا، التعاون الجزائري التركي، السياسة الخارجية الجزائرية، السياسة الخارجية التركية.

Abstract:

Algeria and Turkey are moving toward building a more stable strategic partnership that can counter the escalating regional anarchy of recent years. Algerian-Turkish relations are based on a fundamental determinant: a shared historical, cultural, and civilizational heritage. Algeria has rekindled interest and attention to its Ottoman past and anticipates an effective role for Turkish foreign policy in the Middle East and North Africa. Accordingly, this research examines

ways to develop cooperation issues in Algerian-Turkish relations with the aim of positively addressing the chaotic structure of the shared regional arena. A central conclusion is reached: the pace of cooperation between the two countries has increased at all levels, especially after Algeria's emergence as a regional leader and a balanced approach that guarantees mutual interests.

Keywords: Algeria and Turkey, Algerian-Turkish cooperation, Algerian foreign policy, Turkish foreign policy.

مقدمة

تتطلع كل من الجزائر وتركيا إلى لعب أدورٍ مميزة وحاسمة في سياستهما الخارجية تجاه مجموعة من القضايا المشتركة خاصة الإقليمية منها، فإلى جانب الإمكانيات الجزائرية الاستثمارية، تميل أنقرة إلى إقامة تحالفات أكثر استقرارًا تقاوم الفوضى الإقليمية المستمرة. علما أن الأوضاع السياسية التي تشهدها سوريا ولبنان، والتغول الإسرائيلي في المنطقة العربية، والوضع اللائقني الذي تمر به ليبيا، والأزمات السياسية التي تمر بها دول الساحل الإفريقي، تضع سياسة تركيا الخارجية تجاه هذه القضايا في موقف معقد. ولمواجهة هذه المشكلات، تدرك قيادات الدولتين الجزائرية والتركية أهمية مواقفهما الدبلوماسية الثابتة كمتغيرات أساسية في تمهيد الطريق لإقامة شراكة استراتيجية متينة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية.

وتعتمد العلاقات الجزائرية التركية على أساسات راسخة وواضحة، أبرزها الإرث التاريخي الثقافي والحضاري المشترك، فقد منح الحكم العثماني بين عامي 1518 و1830 الجزائريين الامتيازات والاستقلال الذاتي، بحيث أصبحت البلاد واحدة من أهم الفاعلين السياسيين والاقتصاديين في المنطقة. ويعتقد الجزائريون من جهتهم أن الحقبة العثمانية ساعدتهم بشكل كبير في تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة.

والملاحظ أن الجزائر قد أعادت الاهتمام والانتباه إلى ماضيها العثماني، ففي السنوات الأخيرة تتقرب الحكومة الجزائرية دورا إيجابيا من السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتترفع إلى تفعيل الأدوات الصلبة والناعمة في العلاقات الثنائية خاصة في مجال الاستثمارات والتبادل التجاري، فضلا عن ذلك تعد تركيا الآن واحدة من أكثر الوجهات السياحية شعبية للجزائريين، حيث تشير الإحصاءات إلى تضاعف عدد السياح الجزائريين بنسب متزايدة.

وبواسطة دفع العلاقات البينية بين البلدين نحو مزيد من التقدم، يمكن للجزائر الاستفادة من تجربة تركيا في مجال الإصلاحات الاقتصادية. وللاشارة يبدو أن الجزائر الحالية تشبه إلى حد كبير تركيا في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات عندما شرع رئيس الوزراء السابق (والرئيس لاحقا) "تورغوت أوزال" TURGUT

ÖZAL (1927-1993) في دفع عملية انفتاح الاقتصاد التركي، وقد ساعد هذا المسار أنقرة على الاندماج في السوق الاقتصادية العالمية من خلال تحديث هيكلها الاقتصادي والمالي بنجاح. وبالمقابل تتطلع تركيا إلى ربح الفرص الاقتصادية والتجارية التي توفرها السوق الجزائرية، وكذا الاستفادة من خبرة الجزائر في التعامل مع العنف المسلح الذي شهدته خلال عقد التسعينيات، لا سيما بعد نجاح مشروع المصالحة الوطنية. الإشكالية البحثية: كيف يمكن تطوير سبل التعاون في العلاقات الجزائرية التركية قصد التعامل الإيجابي مع البنية الفوضوية التي تتسم بها الساحة الإقليمية، التي تتميز في السنوات الأخيرة بتصاعد حدة النزاعات والاستقرار؟

الفرضية المركزية: لمواجهة حالة الاضطراب والفوضى الإقليمية، تعتمد الجزائر وتركيا على استراتيجية شاملة توازن بين البراغماتية والالتزام بالثوابت التقليدية، فضلا عن توظيف الأدوات الناعمة لتحقيق المصالح الإقليمية المشتركة.

الإطار النظري: تشير العديد من الدراسات والطروحات النظرية إلى تأثير النسق العقدي الوطني على صناعة القرار السياسي الخارجي، ويتشكل هذا النسق من التقاليد التاريخية للمجتمع وخبرته في التعامل الخارجي، ومن تراثه المادي والفكري كالموقع الجغرافي والتراث الثقافي والديني.¹ ومن هذا المنطلق، لا يمكن فهم السياسة الخارجية لكل من الجزائر وتركيا دول العودة إلى الماضي، ورغم مختلف التطورات الداخلية والظروف الدولية التي مرت على البلدين، فإن الإرث التاريخي يشكل تركيبة أساسية لفهم وتفسير العلاقات الثنائية بين الدولتين، وقد ساهم إلى حد بعيد في زيادة احترام وإجلال الحكومتين للتاريخ المشترك، وهو متغير يؤثر لا محالة في إدراكات وتصورات صناع القرار الخارجي.

وبالتالي، كلما ازداد عمق ارتباط الأفراد بالنسق العقدي على مر الزمن وتعاضم الإجماع على الإيمان بمكوناته، ازداد تأثيره على قرارات السياسة الخارجية. وللاشارة، برزت بعد الحرب الباردة طروحات "صامويل هنتنغتون" (1993) و"فرانسيس فوكوباما" (1992)، التي تحدد التهديدات الخطيرة على النظام العالمي من مختلف المصادر الدينية والثقافية اللاغربية. ويعتقد "هنتنغتون" أن المصدر الرئيسي للنزاعات المستقبلية هو صراع الحضارات القائم على أساس فروقات دينية وثقافية بين كتلتين وتجمعات وطنية متنافسة، وتتمثل مصادر الذعر خصوصا في إسلام الشرق الأوسط وكونفوشيوسية شرق آسيا والقيم الآسيوية التي تشكل

¹ - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1989، ص 204.

تهديدا خطيرا على أمن الغرب،¹ والعالم المسيحي عموما.² ومن جهته، يؤكد "فوكوياما" طروحات "هنتغتون"، ويرى أن أعظم خطر يواجهه الغرب هو الأصولية الإسلامية، ومؤكدا على أن القيم الإسلامية تتشابه مع الفاشية الأوروبية.³

ومن **الناحية المنهجية** إن دراسة العلاقات الجزائرية التركية، هي ظاهرة قابلة للوصف والتفسير والتنبؤ العلمي. وعليه يعتمد موضوع التحليل لهذه الظاهرة على الخطوات الآتية:

- * تحديد الإطار النظري المفسر لمختلف المتغيرات الأساسية المتحركة في توجهات السياسة الخارجية للبلدين، من خلال التركيز على محدد الإرث التاريخي وقياس الوزن النسبي له.
- * دراسة مكونات البيئة الإقليمية الفوضوية المشتركة بين البلدين.
- * تحديد مجالات تطوير العلاقات بين البلدين، وبحث في سبل دعم المصالح المشتركة.

أولا: الإرث التاريخي كوسيط ناعم لفهم العلاقات الجزائرية التركية

يلعب الإرث الثقافي والحضاري دورا مميزا في التعرف على طبيعة العلاقات الجزائرية التركية. وفي هذا السياق، توجد أطروحتان داخل المدرسة التاريخية الجزائرية بين مؤيد ورافض لفكرة الفتح العثماني للجزائر والقائل بفكرة الاستعمار، ولكل حججه.

أطروحة الفتح

دفع تمسك الجزائريين بالخلافة الإسلامية إلى الاستجداء بالعثمانيين، ويتفق العديد من الباحثين على أن العثمانيين لم يحتلوا الجزائر، ولم يرتكبوا جرائم إبادة، وأن العثمانيين هم من مكّنوا الجزائريين من الاحتفاظ بمقومات شخصيتهم الوطنية، وهي العربية والإسلام. وأن الحديث عن وجود استعمار عثماني للجزائر يعد بمثابة ابتعاد عن الحقيقة التاريخية. وتزعم أطروحة الفتح أن وصف الوجود العثماني في الجزائر بالاستعمار، هي انعكاس لتأثر بعض الدارسين بالكتابات التاريخية الفرنسية والإسبانية التي أرادت تشويه العثمانيين وتقديمهم في صورة تجسد الاستبداد الشرقي، ولتبرير التنصير بالنسبة للإسبان، والغزو بالنسبة للفرنسيين. وتؤكد هذه الأطروحة أن صفة الاستعمار تسقط بمجرد الوقوف على عدد من الشواهد التاريخية، ومنها أن

¹ - صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي. ترجمة: مالك عبيد أبوشهوية، محمود محمد خلف، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999، ص 31.

² - نفس المرجع، ص ص 33-45. أو أنظر:

- Georges Corm, "Pour Une Approche Profane Des Conflits De L'après-guerre Froide". **Revue Internationale Et Stratégique**, N°68, 4/2007, PP 33-34.

³ - فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر. ترجمة: حسين أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص 56.

العثمانيين منحوا لعشائر وقبائل الجزائر حرية الحفاظ على عاداتهم وتقاليدهم، واحترموا كذلك جميع مكونات الهوية الوطنية الجزائرية.¹

ويعد البعد الثقافي ركيزة أخرى من ركائز توطيد العلاقات بين الطرفين. فقد ساهم الوجود العثماني في بناء هوية ثقافية بين الشعبين. وإذا كانت العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية قائمة على النقاء العديد من القضايا المتعلقة بالفكر والمعتقد الديني، فإن الوجود العثماني في الجزائر لم يضطهد السكان أو يجبرهم على تعلم اللغة التركية العثمانية، كما أن العثمانيين لم يجبروا الجزائريين على اتباع المذهب الحنفي، وظلوا على مذهبهم المالكي حتى اليوم.²

وتشير بعض الكتابات أن الحدود المعاصرة للدولة الجزائرية رسمها العثمانيون الذين تمكنوا من رد أطماع توسعية مصدرها الشرق والغرب، وبهذا يمكن رفض جملة الأفكار والتأويلات الحالية التي تقدم العثمانيين في صورة استعمار. في الواقع، هناك مقاربة تجادل بأن العثمانيين اعتمدوا على سياسة ضريبية أثقلت كاهل الجزائريين، ولكن غالبا ما يتجاهل أنصار هذا الرأي أن عملية جمع الضرائب عبارة عن نظام عصري تقوم عليه الدول، ولا يمكن المبالغة في اعتبار هذه السياسة بأنها ظاهرة سلبية، وتخص العثمانيين وحدهم. علاوة على ذلك، اعترف فرحات عباس وهو شخصية وطنية معروفة في كتابه "ليل الاستعمار" بالدور الإيجابي الذي صنعه السياسات العثمانية في الجزائر.

وتتنزع العديد من أدبيات العلاقات الدولية إلى تثمين دور المتغير الديني في تفسير السياسات الخارجية للدول، وبالعودة إلى التاريخ نلاحظ أن الجزائريين رضوا بالوجود العثماني لأن إسطنبول كانت عاصمة الخلافة الإسلامية. وتؤكد بعض الكتابات التاريخية أن تعامل الأتراك مع سكان الجزائر استند في غالب الأحيان على معاملة حسنة نبذت العنف، وليس غريبا أن الجزائريين أعلنوا الانتماء والولاء للإمبراطورية العثمانية باعتبارها حاملة للواء الخلافة الإسلامية وقوة ضاربة في السياسة الدولية.³

¹ - حميد عبد القادر، "الأترك لم يستعمروا الجزائر بل رسموا حدودها". جريدة الخبر. تاريخ التصفح: 2025/10/01

<https://www.djazairess.com/elkhabar/277279>

² - Samira Henida, Algerian-Turkish strategic cooperation, **Legal and Political**. Vol 09, N° 01, June 2024, P 820.

³ - حميد عبد القادر، مرجع سابق. بدون صفحة. أو أنظر: رزايقية حنان، العلاقات الجزائرية - التركية: بين الإرث التاريخي والتحديات الراهنة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية. العدد 10، 2017، ص ص 331-333.

وقد حاولت العديد من الدراسات التاريخية الفرنسية المهمة بفترة الجزائر العثمانية، تشويه الماضي وما أفرزه من صورة نمطية إيجابية عن السجل التاريخي الجزائري العثماني، ومرجع ذلك بلا ريب هو خدمة مصالح الاستعمار وتبرير الاحتلال الفرنسي للجزائر.¹

أطروحة الاستعمار

يخلص الأستاذ "أبو القاسم سعد الله" في معظم كتاباته التاريخية أن طبيعة الوجود العثماني بالجزائر كان بمثابة الغزو والاستعمار وامتداد للاستبداد الشرقي، لا يختلف عن مراحل الاستعمار السابقة من الرومان والوندال والبيزنطيين إلى غاية الإسبان، ويستند إلى مجموعة من الحجج أهمها، تهميش وإبعاد أبناء الجزائر عن دواليب الحكم من العرب والأمازيغ وحتى الكراغلة الذين حاولوا اقتسام السلطة والقضاء على نظام الحكم المنغلق، وتم حصر الحكم بين يدي نخبة عثمانية محدودة، ويستثني من ذلك القائد "حميدو" الذي بلغ أسمى الرتب في البحرية الجزائرية. زيادة على ذلك، كان موقف إسطنبول ضعيفا من الحملة العسكرية التي قادتها القوات الفرنسية ضد الجزائر سنة 1830، فقد اكتفت بإرسال وفد دبلوماسي إلى باريس لتقديم احتجاج السلطان العثماني على السياسة الاستعمارية الفرنسية، وتأمين خروج العائلات التركية من الجزائر. ويضيف "سعد الله" أن حظ الجزائر سيئ لأنها شهدت دخول طوائف متسلطة، وقد عانى الشعب الجزائري من جهلة لا يعرفون القراءة والكتابة، كما كانوا مغامرين لا فائدة لهم من الحكم سوى جمع المال والتسلط، ثم إنهم كانوا يحكمون الجزائريين بيد من حديد، ويسلبونهم أموالهم وثرواتهم عن طريق الضرائب والرشى والهدايا، والحقيقة حسب المؤيدين لذا الطرح أن التنظيم الاجتماعي في الجزائر أثناء الحقبة العثمانية لم يفض إلى اندماج في المجتمع الجزائري، بل صنع طبقة تميز بين الأتراك المتحكمين في الإدارة والعسكر والجزائريين الذين أرغموا على أداء الأعمال الوضيعة.²

ويستنتج "حميد عبد القادر" بعد قراءة كتاب "حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا"، بأنه شعر أن مؤلفه الأستاذ "أحمد توفيق المدني" يميل للعثمانيين إلى حد تزييف الحقائق، فوجدت أنه يبجل عُرُوج (وليس عُرُوج)، معتبرا إياه مخلصا ومحررا، بينما يظهر ملك الجزائر "سليم التومي" (ويسميه سالم) في صورة حاكم مستبد بأهالي الجزائر ومتواطئ مع الغزاة الإسبان. ويبدو أن "توفيق المدني" وقع تحت تأثير العقلية الإفريقية الشمالية التي طالما رحبت بالأجنبي من أجل التخلص من عنف السلطة المحلية التي ينظر إليها

¹ - عبد المالك زغبة، "التواجد العثماني بالجزائر 1518-1830 بين أطروحة الفتح وفكرة الاستعمار". أعمال الملتقى الوطني "العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل" 12-13 جانفي 2015، جامعة الجزائر 3، ص 38.

² - نفس المرجع، ص 39-40. ولمزيد من الشرح، أنظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1998، ص 14.

غالبا كسلطة ديكتاتورية. ورغم أنه لا يوجد بحوزة المؤرخين إلى غاية اليوم شيء يذكر بخصوص استبداد "سليم التومي" الذي يزعمه "المدني"، يبقى الأمر مؤسفا حقا أن نقرأ مثل هذا الكلام الذي يقلل من شأن أحد ملوك الجزائر، ويرفع في المقابل من شأن بحار تركي جاء الجزائر منقذا وتحول إلى حاكم لها.

ويتساءل الباحث لماذا لم يدقق "توفيق المدني" في هذه المسائل حتى يتخلص من النزعة الشوفينية التي تمجد الأجنبي الذي تغلغل في صفوف الجسد السياسي المحلي تغلغلا دينيا. علما أنه لا يوجد ما يبرر استمرار التغلغل الديني لأن ديانة "التومي" كانت الإسلام، وليست المسيحية مثلا حتى يتم تجريده من السلطة. فالخلاف دار بين ملك يريد الاحتفاظ بملكه، وقائد بحرية تركي يريد الاستيلاء عليه، لكن ميل "توفيق المدني" للأترك جعله يقدم لنا تاريخا موجهها.

في مطلع الثمانينيات جرى نقاش بين المؤرخ "محفوظ قداش" والمفكر "مولود قاسم نايت بلقاسم" حول طبيعة الوجود العثماني في الجزائر، فقد دافع الأول عن الرؤية التي تقيد بأن العثمانيين استولوا على السلطة في الجزائر، بينما جادل الثاني بعكس ذلك تماما. وحرر كلاهما مقالات عديدة نشرتها الصحافة الوطنية في تلك الفترة. ويتحدث البعض عن اعتراف أفضى به "مولود" قاسم لمقربيه كشف فيه أن القائد العثماني "عروج" استولى على السلطة بعد اغتيال حاكم الجزائر "سليم التومي"، واعترف كذلك أن وجودهم في الجزائر كان وجودا دخيلا. لكنه كان يرفض التصريح علنا بهذه الحقيقة التاريخية، خشية من استغلال لهذه الوقائع وتأكيد حجتهم الكاذبة التي تزعم تخليص الجزائر فعليا من استعمار الامبراطورية العثمانية. وبدلا من ذلك، طرح القضية بمناورة راح يدافع فيها عن وجهة نظر مخالفة كليا للطرح الفرنسي، وربما فضل الحديث من مقارنة أيديولوجية تعكس توجهات السلطة التي كان يمثلها.¹

وتساند فئة أخرى من الباحثين الجزائريين الطرح الاستعماري التركي للجزائر، وحسب تعليقاتهم عن الموضوع فإن كل الدلائل تؤكد على أن الوجود العثماني على أرض الجزائر كان احتلالا. ويقرون بأن الجزائريين في البداية هم من طلب المعونة والنجدة بغية صد الغزو الإسباني،² لكن سرعان ما انقلبت

¹ - حميد عبد القادر، "ما يجوز لمولود قاسم ولا يجوز لتوفيق المدني". ندوة الخبر "حول" طبيعة الحقبة العثمانية"، جريدة الخبر. أنظر:

تاريخ التصفح: 2019/11/15 <https://www.djazairess.com/elkhabar/277279>

² - العثمانيون في الجزائر .. حماية أم احتلال؟ تاريخ التصفح: 2019/11/15

<https://www.maghrebvoices.com/a/algeria-history/417672.html>

الأمر، فقد تمكن العثمانيون من طرد الإسبان ولكنهم في الوقت ذاته قاموا بقتل حاكم الجزائر الذي اكتشف أطماعهم التوسعية، وإثر ذلك كانت الجزائر أول ولاية في شمال إفريقيا تخضع للسيادة العثمانية.¹ فضلا عن أطروحة الاستعمار، نقف على موقف سياسي أناني تبنته تركيا في سنة 1955 ضد لائحة أممية تطالب فرنسا الاعتراف باستقلال الجزائر، ثم امتنعت عن التصويت في سنة 1958، وكان الدافع الأساسي وراء هذا التوجه هو استهداف تركيا تعزيز وتطوير علاقاتها الثنائية مع فرنسا، خاصة وأن تركيا لم تكن بمعزل عن سياسات الحلف الأطلسي الذي كانت عضوا فيه واتبعت سياسة رسمية تستهدف ضمان صداقة دول الحلف. واتخذت الخطوة الأولى لاستعادة الوضع من قبل رئيس وزراء تركيا "تورغوت أوزال" الذي زار الجزائر في 1985، واعتذر صراحة عن تصويت تركيا غير المناسب،² وفي العام التالي قام رئيس الوزراء الجزائري "عبد الحميد الإبراهيمي" بأول زيارة جزائرية رسمية لتركيا ووقع اتفاق تجارة نفطية مع تركيا. وفي 1999 صرح الرئيس التركي "سليمان ديميريل" أن الدلالات السلبية للتصويت والامتناع عن تم محوها بالكامل، ومن جهته قام الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بزيارة لتركيا في عام 2005. وقد كانت الزيارات المتبادلة نقطة تحول لتعزيز العلاقات الثنائية وكذلك إحياء الصداقة بين البلدين.³

وهكذا، كان التاريخ في صلب خطاب المسؤولين في الجانبين بشأن العلاقات بين الجزائر وتركيا. وتصفه وزارة الشؤون الخارجية التركية على النحو الآتي: "تشارك تركيا والجزائر في تاريخ مشترك بالإضافة إلى العلاقات الثقافية والأخوية العميقة الجذور".⁴ أي أن تركيا والجزائر تنقسمان تاريخا مشتركا وكذلك روابط ثقافية عميقة الجذور، واكتسبت العلاقات الثنائية زخما على مدى العشرين سنة الماضية. ويمثل "اتفاق الصداقة والتعاون" الذي تم توقيعه خلال زيارة رئيس الوزراء "أردوغان" إلى الجزائر في عام 2006، أساسا قويا تقوم عليه العلاقات الثنائية.

¹- Hüsamettin İNAÇ, Aymene HADJI, Diplomacy of the Turkish-Algerian relations between the recent history and the challenges of the future. *Dumlupınar university journal of social sciences*. July 2023, Pp 166-167.

التصفح: 092025/20 تاريخ. <https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/3204863>

²- محمد مسلم، "تركيا اعتذرت عن عام 1986 عن تصويتها ضد استقلال الجزائر". تاريخ التصفح "2019/11/17" <https://www.echoroukonline.com/%E2%80%AD%E2%80%AC%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7%E2%80%AD-%E2%80%AC%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B0%D8%B1%D8%AA%E2%80%AD-%E2%80%AC%D8%B9%D8%A7%D9%85%E2%80%AD-%E2%80%AC1986%E2%80%AD-%E2%80%AC%D8%B9%D9%86/>

³ - "Turkey ready to support ties with Algerian universities". BBC Worldwide Limited. 6 June 2013.

⁴ - Ministry of Foreign Affairs, Republic of Turkey, "Relations between Turkey-Algeria". Archived from the original on 2018-11-20. Retrieved 2018-04-13.

ثانيا: قراءة في مكونات الفوضى الإقليمية

تعرف الساحة الإقليمية المشتركة بين تركيا والجزائر تصاعد حدة الفوضى، بسبب بروز مجموعة من الانفجارات الداخلية التي شهدتها بعض الدول، وكذا انكشاف المواجهات الخارجية بين الأطراف المعنية بمصالح وقضايا المنطقة. ومن هذا المنطلق تملك كل من الجزائر وتركيا إدراكا متفاوتا نسبيا لمكونات الفوضى الإقليمية.

بالنسبة للطرف الجزائري

بعد تجاوز الاضطرابات الداخلية الكبيرة والتراجع الدبلوماسي الملحوظ الذي لحق بالجزائر خلال عقد التسعينيات، عادت الجزائر مع مطلع الألفية الجديدة كفاعل نشط جدا على الصعيد الخارجي، فالأنشطة الدبلوماسية في مجال الوساطة والعمل العسكري على الحدود، تجعلها في نظر بلدان المنطقة والقوى الأوروبية لاعبا رئيسيا وشريكا ضروريا.¹

وتحت قيادة الرئيس "بوتفليقة"، اضطلعت الجزائر من جديد بدور الوسيط في الصراعات الإفريقية، وفي هذا الصدد تتجلى اتفاقات الجزائر لعام 2000 التي أنهت الحرب بين إريتريا وإثيوبيا.² وفي عام 2001 أيضا أطلقت الجزائر بالشراكة مع جنوب إفريقيا ونيجيريا، الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد) NEPAD، وهي مبادرة رئيسية لإعادة بعث التنمية الاقتصادية في القارة. لذلك، على الرغم من أن هذا المشروع لم يحقق في حد ذاته نتائج ملموسة، إلا أنه سمح للجزائر بالعودة إلى الساحة الإفريقية وإعادة إدماج البلد في نادي البلدان الأفريقية الأكثر تأثيرا، وقد أسهم هذا كذلك في إعادة تموضعها كمحاور وشريك بالنسبة لخيارات القوى الكبرى.³

وبصرف النظر عن الغليان الذي ساد الجوار القريب بعد ما يسمى بالربيع العربي، نظرت الجزائر بحذر وارتياح إلى التغيرات السريعة واحتمالات تدمير الهيكل السياسي والأمني في المنطقة، وعليه التزمت بأحد الثوابت التقليدية في السياسة الخارجية وهو العداء لسياسة التدخل الأجنبي، وهي الآن في طليعة الدعوة إلى حلول سياسية لمنع انتشار الاضطرابات التي تلت الثورات.⁴ وتشدّد الجزائر من خلال نجاح تجربة

¹-Mansouria Mokhefi, "Algérie: Défis Intérieurs, Menaces Extérieures". **Commentaire Sa**, Numéro 151, 3/2015, Pp 502-503.

² - Djallil Lounnas, "L'évolution De L'environnement Stratégique De L'algérie Post-Printemps Arabe". **Maghreb - Machrek**, N° 221, 3/2014, P 50.

³- Idem.

⁴ - Mansouria Mokhefi, "Algérie : Défis Intérieurs, Menaces Extérieures". **Commentaire Sa**, Numéro 151, 3/2015, P 503.

المصالحة الوطنية على ترويج هذه الأخيرة كفكرة نموذجية لفائدة الدول المتضررة أمنيا، و باعتبارها أحد النماذج العالمية الناجحة ضمن مجال مكافحة الإرهاب. ومنه أبدت العديد من القيادات الليبية، رغبة بلادهم في الاستفادة من تجربة المصالحة الوطنية في الجزائر التي أعطت نتائج كبيرة في ميدان توطيد الأمن والاستقرار.¹

وأعادت الجزائر توجيه أولوياتها الدبلوماسية نحو منطقة الساحل باعتبارها عمقا استراتيجيا، نظرا لوجود الجماعات المتطرفة في شمال مالي، وتنامي خطر النزاعات الإثنية في المنطقة، وأخيرا مخاطر تسلل وتفعيل الخلايا النائمة على الجانب الآخر من الحدود. هذه القضايا الثلاثة تجعل منطقة الساحل الآن قضية أمنية وطنية، وبالنسبة للجزائر يشكل حل النزاع المالي أولوية رئيسية، ويجب أن يتم بواسطة الحوار والمفاوضات والتوفيق. ولم تتوقف النخبة الدبلوماسية الجزائرية للحصول على نجاح في هذه القضية، وأدت جهود الوساطة الجزائرية إلى التوقيع في الأول من مارس 2013 على اتفاق "السلام والمصالحة" بين بامكو والطوارق والجماعات المسلحة، وقد تلقى العمل الدبلوماسي الجزائري الناجح التهاني من المجتمع الدولي، وكرس دور الجزائر كوسيط حاسم.²

وبعد اشتعال فتيل ما يسمى بـ "الثورات العربية"، برزت تونس بمثابة البلد الوحيد الذي حقق مرحلة انتقالية كاملة الديمقراطية والسلمية، لكن رغم ذلك عرفت نشاطا للجماعات المتشددة والإرهابية خاصة في المناطق الحدودية مع الجزائر، ولأن الجيش التونسي ضعيف وغير مجهز وغير قادر على التعامل مع حركات التمرد المتعددة التي تطورت في البلاد منذ عام 2011؛ عززت الجزائر من مراقبة الحدود المشتركة بين البلدين التي تبلغ 965 كيلومترا. وسمح اتفاق عام 2013 بإنشاء منطقة عازلة بطول 50 كيلومترا على جانبي الحدود،³ وفتح الحق للقوات الأمنية في السعي إلى تحقيق الأمن في كلا البلدين، وهو ما يجعل من الممكن تبرير الغارات الجوية المتعددة للجيش الجزائري على الأراضي التونسية دون أن يبدو ذلك انتقاصا من المبدأ المقدس لدى الجزائر القاضي بعدم التدخل.⁴

¹ - أنيس نوري، "ليبيا تطلب مساعدة الجزائر لإبطال جهود عرقلة التسوية". **يومية النصر**، الثلاثاء، 04 تشرين 1/أكتوبر 2016.

<http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-09-10-33-20/2014-08-23-11-15-15/57270-2016->

08/11/2017. . 10-03-23-46-00

² - إن اللحظات المرموقة للعمل الدبلوماسي الجزائري لا يزال يتردد صداه في الذاكرة السياسية للبلاد، خاصة بعد الدور الذي لعبته الجزائر في حل أزمة الرهائن الأميركيين في إيران عام 1979. أنظر:

Mansouria Mokhefi, **op.cit**, P 503.

³ - قامت الجزائر بنشر وسائل مادية وبشرية هامة في المناطق الحدودية الحساسة الأكثر تعرضا للتهديد. أنظر:

- Salim Chena, "L'Algérie et son Sud, Quels enjeux sécuritaires ?", **Note de l'Ifri**, Nov 2013, P 10.

⁴ - Mansouria Mokhefi, **op.cit**. P 504.

هذه الوصاية الأمنية التي أنشأتها الجزائر وقبلتها الدولة التونسية، وبدعم من الرأي العام وبتشجيع من طرف الدول الغربية، جعلت كل الأطراف تعتمد على قوة الجيش وتجربة أجهزة المخابرات الجزائرية للحد من القوة المادية واحتواء التأثير الأيديولوجي للعديد من الجماعات الإرهابية المحلية التي تهدد دول المغرب العربي ومنطقة الساحل.

وبرزت مجموعة جديدة من التهديدات التي تزعزع استقرار المنطقة بعد الأحداث التي شهدتها ليبيا إثر سقوط نظام العقيد "القذافي"، فقد أصبح هذا البلد مسرحا للصراعات الحادة بين الليبيين، وموطنا لنشاط الجماعات الإسلامية الراديكالية، وملجأ للمهاجرين غير الشرعيين. ومن هنا ظهر مجددا الدور الجزائري كوسيط محوري خاصة بين المتحاربين الليبيين، حيث تلقت الجزائر التشجيع من طرف المنظمات الدولية لقيادة عملية الوساطة، وضرورة الاعتراف بالحاجة إلى حل سياسي يجمع الفصائل المختلفة، ومن هذا المنطلق نادى الدبلوماسية الجزائرية بالحل السياسي كمنهج أساسي لتجنب حدوث الحرب وجلب التدخل الأجنبي في ليبيا، وبالتالي أيدت السلطات الجزائرية بدون تحفظ المفاوضات التي تجري تحت مظلة الأمم المتحدة أو التي ترعاها المغرب.¹

وتراقب الجزائر كذلك عن كثب حدودها مع ليبيا لمواجهة الفراغ الأمني الليبي والحد من التسلل من الجماعات الإرهابية، وبسبب تدهور الوضع الأمني التزمت الجزائر بإعادة تنظيم قواتها العسكرية في مجال اليقظة والانتشار على طول الحدود مع الساحل الإفريقي، ولهذا يعد الجيش الجزائري الأقوى في المنطقة، ويبدو تبعا لذلك أن الجزائر البلد الوحيد القادر على الحفاظ على الاستقرار في المغرب العربي ومنطقة الساحل. وهي تحظى باعتراف مميز من فرنسا، ومن قبل الولايات المتحدة التي تملك صلات وثيقة مع الجزائر في السنوات الأخيرة، والملاحظ أن كليهما يشجع الجزائر على المشاركة أكثر في تحقيق استقرار المنطقة، فضلا عن تزويدها بالمعدات العسكرية المتطورة للتعامل مع المقتضيات الأمنية الجديدة.²

وقد اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات ملموسة لمواجهة الوضع الليبي، فأجرت تعديلات دستورية في نوفمبر 2020. ووفقا للمادة ذات الصلة، سيتمكن الجيش الجزائري من المشاركة في العمليات العابرة للحدود التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان. برز هذا التعديل الدستوري كاستجابة ضرورية لمواجهة الجماعات المسلحة في ليبيا ومنطقة الساحل، بالإضافة إلى موجة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت صعبة السيطرة. وعقب اجتماعه مع رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني "فايز السراج" في جانفي 2020، صرح الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" بأن أي هجوم على العاصمة

¹ - Ibid, P 504.

² - Ibid, Pp 504-505.

طرابلس يعد "خطأ أحمر" بالنسبة للجزائر. وكان هذا التعليق بمثابة رسالة مباشرة إلى "خليفة حفتر" الذي يحاول الاستيلاء على العاصمة الليبية.¹

تمكنت الجزائر من تقديم نفسها كقائد إقليمي في مناهضة الإرهاب، والواقع أنها اكتسبت خبرة ومعرفة جيدة بالشبكات الإسلامية المسلحة بعد سنوات العنف المسلح في التسعينيات وانتصارها على الجماعات الإرهابية، إلا أن خبرتها اكتسبت أهمية خاصة وقيمة عالية لدى جميع البلدان المشاركة في الحرب ضد الإرهاب. وفي هذا الصدد، ازدادت الاجتماعات مع المسؤولين الأمريكيين ومن بلدان أخرى، مما أدى إلى مشاركة الجزائر في كل المبادرات الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، بما في ذلك مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى TSCTI التي أطلقتها الولايات المتحدة في عام 2002. وبنفس الطريقة، فإن التعزيز الكبير للقدرات العسكرية الجزائرية ومضاعفة إبرام عقود شراء الأسلحة بعد سنة 2000، سمح للجزائر بالظهور كقوة إقليمية،² زيادة على كونها فاعلا رئيسيا في مبادرات مثل لجنة قيادة الأركان المشتركة CEMOC في تمنراست في عام 2010، ووحدة الاندماج والاتصال المكلفة بجمع المعلومات الاستخبارية ومقرها في الجزائر العاصمة، ومنذ عام 2004 أصبحت الجزائر موطنا للمركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب، الذي أنشئ بمبادرة منها في إطار الاتحاد الإفريقي.³

وبسبب الانشغال من انعدام الأمن على الحدود الجزائرية الناجم عن ضعف الاستقرار السياسي عند الجيران الليبيين والماليين والتونسيين، كانت الجزائر دائما هدفا رئيسيا لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي سابقا، وتحت تهديد مباشر أيضا من تنظيم الدولة الإسلامية في المغرب العربي. وقد سمح هذا السياق للنظام الجزائري أن يواصل حربه ضد الإرهاب في منطقة تغرق في حالة من الفوضى،⁴ خاصة بعد الهجوم الإرهابي على المجمع الغازي بتقنتورين في جانفي 2013، وانتقال العلاقات المغربية الإسرائيلية من حالة التطبيع سنة 2020 إلى التحالف والشراكة الاستراتيجية. ولمواجهة هذه المخاطر المحدقة بالأمن القومي قامت الجزائر برفع معدلات الإنفاق العسكري طوال السنوات الماضية، فقد كشف مشروع قانون المالية لسنة 2026 بالجزائر، عن تخصيص ميزانية دفاع قياسية، تضع البلد في صدارة الدول الإفريقية من

¹- Ismail Numan Telci, A Vision for the Future of Turkish-Algerian Relations: Convergence, Cooperation and Coordination. August 8 2021, P4.

<https://studies.aljazeera.net/en/analyses/vision-future-turkish-algerian-relations-convergence-cooperation-and-coordination>. تاريخ التصفح: 2025/06/10

²- Djallil Lounnas, **Op.cit.** Pp 51-52.

³- Aomar Baghzouz, "La Politique Méditerranéenne De L'algérie À L'épreuve Des Mutations Géopolitiques Régionales: Changement Ou Continuité ?", **Maghreb - Machrek**, N° 221, 3/2014, P 32.

⁴-Mansouria Mokhefi, "Introduction : L'Algérie. Blocages internes, instabilités externes". **Politique étrangère**, Automne, 3/2015, P 15.

حيث الإنفاق العسكري، بحيث تستأثر ميزانية الدفاع بما يقارب خمس الإنفاق العمومي الإجمالي، وتجاوزت تبعا لذلك 25 مليار دولار.

بالنسبة للطرف التركي

شهدت فترة التسعينيات ظهور "العثمانية الجديدة" عندما وصل الرئيس "تورغوت أوزال" إلى السلطة، وأعرب عن الرغبة التركية في لعب دور أكثر نفوذاً في المنطقة العربية من خلال المشاركة في مشروع إقليمي غربي لإعادة صياغة المنطقة، والاستفادة من النفط والأسواق. وفي السنوات الأولى لحكومة "أوزال"، كانت تركيا تحت الضغط الأوروبي والأمريكي الشديد فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية.¹

ومع بداية الألفية الجديدة برزت تركيا كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط، ولقد شرعت في مجموعة متنوعة من مهام الوساطة وكانت لها مواقف صاخبة في قضايا مثل الصراع العربي الإسرائيلي والبرنامج النووي الإيراني، ويتميز الرئيس "رجب طيب أردوغان" بشعبية تفوق شعبية جميع القادة الإقليميين الآخرين. هذا الوجود الجديد في الشرق الأوسط تم وصفه بشكل مختلف بأنه العثمانية الجديدة، أو التخلي عن الغرب لصالح الشرق، وقد فسّر آخرون ذلك على أنه ناتج عن خيبة الأمل من عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي المتوقفة، أو الرغبة في صنع سياسة خارجية مستقلة عن الولايات المتحدة.

في الواقع، إن نشاط تركيا الجديد في الشرق الأوسط والعالم بشكل عام مدفوع بعاملين مهمين: الأول هو التغيير الهيكلي العميق الذي حول الاقتصاد التركي من نظرة داخلية إلى اقتصاد قوي قائم على التصدير يشارك في البحث المستمر عن أسواق جديدة (اليوم هو الاقتصاد السادس عشر في العالم). والثاني هو حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، الذي يملك طموحات القيادة لتحويل تركيا إلى لاعب عالمي. وهناك تطورات أخرى تتراوح بين غزو العراق عام 2003 وانحذار النفوذ العسكري، ساعدت حزب العدالة والتنمية على تحويل السياسة الخارجية التركية بعيدا عن هواجسها السابقة من المسألة الكردية والإسلام.

إن بعض التغييرات في السياسة الخارجية كانت في طور الإعداد قبل صعود حزب العدالة والتنمية عام 2002، ومع ذلك، فإن حزب العدالة والتنمية هو الذي زود السياسة الخارجية التركية بمظهر من التماسك والشعور بالثقة بالنفس. وفي السنوات التي تلت ذلك، أوضح حزب العدالة والتنمية ما أصبح يعرف بسياسة "صفر مشاكل مع الجيران" التي بشرت بفتح العلاقات مع البلدان التي كانت تعتبر حتى الآن خصوما إن لم تكن معادية لتركيا تماما. وتحسنت العلاقات مع سوريا وإيران وعدد كبير من دول الشرق الأوسط الأخرى، وفي العراق بحلول عام 2008، نفذت الحكومة التركية تغييرا كليا في سلوكها الخارجي

¹ -Sedat Laciner, Turgut Ozal Period In Turkish Foreign Policy: Ozalism. **USAK Yearbook of Politics and International Relations**, vol.2, 2009, P 172.

باتجاه إقامة علاقات مع حكومة إقليم كردستان، وشاركت في جهود الوساطة بين الإسرائيليين والسوريين وكذلك بين الفصائل الفلسطينية.¹

وقد مهدت الضغوط الخارجية للإصلاح تطور القوة السياسية الإسلامية الحديثة، ومنذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نوفمبر 2002، كانت الحكومات الغربية تأمل في أن يحدث هذا التطور في جميع أنحاء الشرق الأوسط، لذا من المفيد علميا أن ندرس عن كثب ما يحدث في أنقرة، خاصة بعد استخدام استراتيجية جديدة تجاه المنطقة العربية تقوم على الانفتاح وحل المشكلات، وبلاستناد على نظرية تصفير المشكلات Zero-Problem ونظرية العمق الاستراتيجي ونظرية الأبعاد المتعددة وسياسة المبادرة.

منذ سنة 2011، شهدت المنطقة عدد من الأحداث والتحويلات السياسية غير المسبوقة، وكانت هذه الأحداث مفاجئة في طبيعتها وسرعتها وطريقة انتشارها من بلد إلى آخر. والمثير للدهشة أن هذه التغييرات تسببت في إرباك العديد من الأطراف في المنطقة العربية في محاولة لمعرفة كيفية التعامل معها، على الأقل في مراحلها المبكرة. هذه الاحتجاجات معروفة على نطاق واسع بـ "الربيع العربي".

ونظرا لموقعها الجغرافي الوثيق ودورها المتزايد في المنطقة العربية، شكلت آثار الربيع العربي تحديا كبيرا لسياسة تركيا الخارجية، خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع الأنظمة والجماهير، مع محاولة الحفاظ على مصداقيتها. وكان على تركيا أن تحدد موقفها من التغييرات في العالم العربي، وعلى نحو لا يزيد من احتمالية حدوث الارتباك وفقدان المصداقية، فقد سبق أن اعتمدت سياستها الخارجية على سياسة حسن الجوار ومبادئ الحرية والعدالة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وكانت تركيا تؤيد التحولات السلمية التي لن تؤثر على جهودها السابقة في المنطقة، وكان النهج التركي تجاه الثورات مرتبكا بشكل خاص في اللحظات الأولى للثورات، وتغير هذا الموقف من وقت لآخر حسب طبيعة وحجم المصالح التركية في كل بلد. بينما دعمت تركيا الثورات في تونس ومصر، فقد أظهرت موقفا متحفظا تجاه الثورتين في ليبيا وسوريا وتجاهلت نسبيا الوضع في اليمن والبحرين تقريبا. وتمت معالجة هذا الالتباس في انتقاد المسؤولين والشعوب العربية للدوافع الكامنة وراء السياسة التركية تجاه الأحداث، وهي السياسة التي وصفها البعض بأنها "مكيافيلية".²

وتعاملت تركيا في البداية مع جميع الأطراف الإقليمية المعنية في ليبيا ما بعد "القذافي" على مسافة متساوية، مؤكدة على أهمية العملية السياسية في كل فرصة. لكن، لمواجهة سياسات انتهاكات الحقوق

¹ - Henri J. BARKEY, Turkish Foreign Policy and the Middle East. **CERI STRATEGY PAPERS**, N° 10 – Rencontre Stratégique du 6 juin 2011, P p 1-2.

² - Mahmoud Khalifa, Turkish Foreign Policy in the Middle East After Arab Spring. **International Relations and Diplomacy**, February 2017, Vol. 5, No. 2, P 103.

التركية من قبل الكتلة التي تقودها الإدارة اليونانية لجنوب قبرص واليونان في شرق البحر الأبيض المتوسط. قدمت أنقرة الدعم العسكري واللوجستي لطرابلس، التي تعرضت لهجمات متزايدة ومحاولة انقلاب من قبل "خليفة حفتر"، بقصد حماية مصالحها في المنطقة التي يضمنها الاتفاق البحري بين تركيا وليبيا، والذي تتعامل معه كقضية أمن قومي.¹ وحسب بعض المحللين انعكس الوجود التركي في ليبيا إيجابيا على تركيا من عدة جوانب، فقد استطاعت تحقيق العديد من المكاسب الاقتصادية بدءا بالاتفاقية البحرية وعقود استثمار، ومن ناحية أخرى حققت مكسبا سياسيا داخليا بتوجيه الرأي العام التركي إلى السياسة الخارجية التركية بدل التركيز على المشاكل الداخلية والضغط على الحكومة، فضلا عن ذلك منحها قدرا أكبر للعب دور سياسي في مجالها الإقليمي مع منافسيها الإقليميين في مناطق متنازع عليها.²

ثالثا: توطيد العلاقات الجزائرية التركية: بحث في المصالح المشتركة

تعلن الجزائر وتركيا عن رغبتها في اتباع توجه سياسي خارجي بناء، وكذا تعزيز التكامل في سياساتهما الإقليمية بما يتماشى مع هذه المبادئ والخيارات السياسية والمصالح المشتركة. وعليه، تعتمد عملية فهم طبيعة وتطور العلاقات الثنائية المعاصرة بين الجزائر وتركيا على مجموعة من المتغيرات التفسيرية، ويأتي في مقدمتها المتغير الاقتصادي يليه المتغير السياسي والأمني.

المحدد الاقتصادي: مبدأ الربح للطرفين

شهد التعاون الاقتصادي بين تركيا والجزائر نموا ملحوظا، إلا أن هناك اختلافات جوهرية بين الاقتصاديين. يتمثل الاختلاف الرئيسي في أن اقتصاد الجزائر ريعي يعتمد على عائدات النفط والغاز، تعد تركيا سوقا ناشئة ذات اقتصاد متنوع. ومن حيث الناتج المحلي الإجمالي، يحتل الاقتصاد التركي المرتبة 20 عالميا، بينما تحتل الجزائر المرتبة 56. كما أن حجم الاقتصاد التركي من حيث عدد السكان أكبر بكثير من حجم الاقتصاد الجزائري، بينما تتمتع الأخيرة بسوق مربحة يبلغ عدد سكانها 45 مليون نسمة؛ في حين أن عدد سكان الأولى يبلغ ضعف هذا العدد تقريبا.³

¹ - Ismail Numan Telci, *op.cit.* P5.

² - صبرينة كيجال، حكيم غريب، التدخل التركي في ليبيا: كولنيالية جديدة أم تعاون اقتصادي، *مجلة السياسة العالمية*. المجلد 5، العدد 3، 2021، ص 347. ولمزيد من الاطلاع، أنظر: - صرية العايب، عتيقة كواشي، مآلات الدولة الليبية في ظل التدخلات الجنبية: نموذج التدخل التركي، *مجلة أكاديميا للعلوم السياسية*. المجلد 06، العدد 02، 2020، ص ص 328-331.

³ - Yahia H. Zoubir, Türkiye and Algeria: A Promising Evolution, Middle East Council On Global Affairs, June 2023, P5.

efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://mecouncil.org/wp-content/uploads/2023/06/MECGA_Issue-Brief-15_Yahia-Zoubir_3.pdf تاريخ التصفح: 2025/09/20

واعتمادا على المقاربة الاقتصادية، تعد الجزائر بالنسبة إلى تركيا البوابة الرئيسية لإفريقيا، ومن ثمة لا يمكن الاستغناء عنها بوصفها الدولة المفتاحية لهذه القارة، وفي هذا الشأن أعلنت تركيا عام 2005 عن خطة اقتصادية تتضمن تكثيف سياسات الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع دول الجوار الإقليمي، وجرى التعبير عن ذلك بـ"مبدأ الكسب للجميع" الذي يمكن تحقيقه عبر إقامة شراكة اقتصادية استراتيجية. وعلى هذا الأساس نجد أن إعادة التأسيس للعلاقات التركية - الجزائرية ينطلق من الجانب الاقتصادي الذي يُعدّ محدداً رئيساً في قياس تطور العلاقات بين البلدين، خاصة أنّ السياسة الخارجية التركية اعتمدت على القوة الناعمة في سبيل تقوية دورها وتوثيق علاقاتها الخارجية بالدول العربية، نظراً إلى الماضي التاريخي الذي خلّفته الدولة العثمانية في المنطقة العربية.¹

واقتصاديا تنتظر الجزائر الاستفادة من الاقتصاد التركي بواسطة جلب المزيد من الاستثمارات، وتعد الجزائر البلد المغربي الوحيد الذي يعرف ميزانه التجاري مع تركيا فائضا، وذلك بفضل المحروقات. ويسعى البلدان إلى رفع مبادلاتهما التجارية، وتهدف الجزائر تحديدا إلى جلب المزيد من الاستثمارات التركية. من جانبها تسعى تركيا رفع حجم مبادلاتها التجارية وزيادة الاستثمارات في الجزائر، وهذا هدف استراتيجي لتركيا التي تعمل على افتكاك حصة من الأسواق الاستهلاكية المغربية الواعدة لتسويق منتجاتها وأيضا للحصول على المواد الأولية التي تزرع بها المنطقة، لكنها تواجه منافسة قوية من قبل الصين والهند، إضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي الحاضرة بقوة في المنطقة لأسباب تاريخية.²

وقد وصف الرئيس "أردوغان" الجزائر خلال زيارته لها في 2018/02/27 "كجزيرة للاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة. وشريكنا التجاري الأول في إفريقيا هو الجزائر"، وأضاف: "ذلك، هناك حوالي ألف شركة تركية في الجزائر تمارس أعمالاً تجارية بحجم استثمارات يبلغ 3.5 مليار دولار"، وهذا دليل على تطور ملحوظ في العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين.³

وتصنف تركيا لدى السلطات الجزائرية في خانة الشريك الاستراتيجي، وهذا ما يعكسه حجم المبادلات التجارية حيث بلغ أزيد من 5 ملايين دولار خلال سنة 2022. وقد ساهمت معاهدة الصداقة بين البلدين في

¹ - نعيم شلغوم، "المحددات المؤثرة في سياسة تركيا الخارجية نحو توطيد علاقاتها بالجزائر: دراسة في المنطلقات والتوجهات". سياسات عربية، العدد 17، نوفمبر 2017، ص ص 111-112.

² - عبد النور بن عنتر، "زيارة أردوغان للمغرب العربي: تعاون اقتصادي وأهداف سياسية". مركز الجزيرة للدراسات، أنظر: <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/06/20136209455479297.html> تاريخ التصفح: 2019/11/18.

³ - رئاسة الجمهورية التركية، أنظر:

<https://www.tccb.gov.tr/ar/news/1666/90592/cezayir-bolgesinde-siyasi-ve-ekonomik-bir-istikrar-adasidir>

تاريخ التصفح: 2019/11/18

وضع أسس علاقات متينة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، حيث أن تركيا هي الزبون السادس للجزائر والمورد التجاري السابع لها، بحجم مبادلات قارب 4 ملايين دولار. كما أن الجزائر هي رابع بلد حصلت فيه الشركات التركية على عقود انجاز مشاريع مختلفة، حيث بلغت القيمة المالية نحو 3.5 مليار دولار عام 2015.¹ وقد نوه الرئيس "أردوغان" مرارا بالجهود الجزائرية في حشد قدراتها الاقتصادية بواسطة تنويع أنشطتها تحت قيادة الرئيس تبون، مؤكدا دعم حوالي 1400 شركة تركية لهذا المسعى. والملاحظ أنه منذ تسلم الرئيس تبون للسلطة في ديسمبر 2019، شهدت العلاقات بين البلدين تصاعدا في وتيرتها. وقد توج هذا الزخم بزيارتين للرئيس التركي "أردوغان" إلى الجزائر، الأولى في جانفي 2020، والثانية في نوفمبر 2023، وعرفت الزيارة الأخيرة توقيع 13 اتفاقية تعاون، من بينها تمديد اتفاقية استيراد الغاز الجزائري إلى تركيا 3 أعوام إضافية حتى عام 2027. واللافت للانتباه أن تركيا تعتبر أكبر مستثمر أجنبي في الجزائر خارج قطاع النفط والغاز، وتوفر الاستثمارات التركية مناصب عمل لحوالي 5 آلاف جزائري. وفي المقابل، أجرى الرئيس تبون زيارتين إلى تركيا؛ الأولى في ماي 2022، وشهدت توقيع 15 اتفاقية. أما الزيارة الثانية فكانت في جويلية 2023، وركزت على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية. وفي 24 جوان 2024، صرح نائب الرئيس التركي "جودت يلماز" أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 6.3 مليارات دولار.

وتشكل الطاقة والبناء الركائز الأساسية للعلاقات الاقتصادية، وإن أكثر ما تصدره الجزائر لتركيا هو الهيدروكربورات النفطية والغاز الطبيعي، وتستورد الجزائر معظم مواد البناء من تركيا. لذا الجزائر هي رابع أكبر مورد للغاز الطبيعي في تركيا بنسبة 8٪ من الحصة، وتعمل أيضا شركات الإنشاءات التركية على فترات زمنية في مواقع الترميم الثقافي، مثلما حدث مع مسجد كتشاوة وحي القصبة في العاصمة.

ولهذا نجد أن تمتين التعاون الاقتصادي بين تركيا والجزائر كان نتيجة حتمية لأسباب براغماتية، وهذا ما يعكسه الجانب الاقتصادي لهذه العلاقات الذي أحدث قوّة التقارب بين البلدين، بغضّ النظر عن العمق التاريخي الذي يجمعهما.²

¹ - حسان حويشة، "أردوغان: الجزائر جزيّة للإستقرار السياسي والاقتصادي". *جريدة الشروق*، أنظر: تاريخ التصفح: 2019/11/18
<https://www.echoroukonline.com/%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A/>

² - نعيم شلغوم، مرجع سابق. ص 113.

المحدد السياسي والأمني: إعادة تفعيل الشراكة الاستراتيجية

فتح التوجه الجديد لسياسة تركيا الخارجية آفاقا جديدة في علاقاتها مع الدول المجاورة ويرتبط ارتباطا وثيقا بتحولها في المشهد الداخلي، واكتسبت تركيا ما يكفي من الثقة لتظهر كقوة معتبرة اقتصادية في الشرق الأوسط، وقد مهد ظهور المقاربة السياسية الجديدة الطريق للتغيير في إدراك هذه الجغرافيا. ويقوم صناع السياسة الأتراك بإعداد الأرضية للعب دور تركي أكثر نشاطا في المنطقة، وهناك أدلة كثيرة على أن صانعي السياسة الأتراك أبدوا درجة عالية من الرغبة في الانخراط في القضايا الإقليمية، وحتى لمتابعة مبادرات دبلوماسية مكثفة والمساهمة في الأمن الإقليمي للمنطقة.¹

وينشغل السياسيون الأتراك بالمساهمة في قضايا الأمن والاستقرار والازدهار في مجموعة واسعة من المناطق التي تتجاوز الجوار المباشر لتركيا، خاصة في إفريقيا. وإن اهتمام تركيا الجديد بهذه المناطق هو نتيجة وتطوير رؤية عالمية للسياسة الخارجية والسعي إلى دور قيادي في السياسة العالمية.

ويبدو أن طبيعة إدراك هذه المناطق الجغرافية يتغير تحت أساس الخيال الجغرافي الجديد، ولم يعد بعد المسافة المادية والصعوبات السابقة للانخراط في هذه المناطق الجغرافية منطقية في دوائر السياسة وبين الجمهور. وتظهر عملية اكتشاف "التقارب" لهذه المناطق الجغرافية و"توفرها" قدرات الانخراط التركية من خلال أدوات تذكر علاقات الماضي، وكشف الصلات الثقافية والحضارية، وتحري فرص المشاركة.²

إن المعنى المتغير لإفريقيا والشرق الأوسط في الخطاب الجديد لصانعي السياسة الخارجية هي أمثلة للتفاعل الديناميكي بين القوة والجغرافيا، وهي مسار يكشف عن إعادة التوضع والتي تضع البلد في مشهد جغرافي أوسع أو تجعله جزءا من مناطق جديدة. وتضع السياسة الخارجية التركية الجديدة تركيا ضمن مناطق مختلفة بطريقة لا تجعلها فقط تحتل مكانة جيوسياسية هامة، بل ستتمكن أيضا من البروز كلاعب جاد وهادف في الأوساط السياسية والاقتصادية. لذلك صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب "أردوغان" في سنة 2005 بأن "إسطنبول ليست فقط مركزا يجمع بين القارات بل هي أيضًا رمز مركزي يجمع ويؤلف بين الحضارات"، فهو يضع إسطنبول في وسط مشهد شاسع يكسب الجغرافيا التركية معنى في سياق إقليمي أوسع.³

وبناء على ذلك، تعتبر تركيا فاعلا رئيسيا في السياسة الإقليمية للمنطقة العربية، وهو ما سمح لها بكسب مصالح ومناطق ذات نفوذ جديدة. لهذا نجدها تعتمد منهجية مرنة تسمح لها بالتوسع نحو دول شمال

¹ - Bülent Aras, Turkey's rise in the Greater Middle East: peace-building in the periphery. **Journal of Balkan and Near Eastern Studies**, Volume 11, Number 1, March 2009. Pp 32-33.

² - Ibid. P34.

³ - Ibid. Pp 34-35.

أفريقيا، والجزائر تحديدا. فعلى الرغم من الاختلاف في العقيدة السياسية لقادة البلدين، فقد فرضت المعطيات الجيوسياسية نفسها، إلى جانب ازدياد أهمية المصالح الاستراتيجية، في ضرورة توجيهها نحو التعاون مع الجزائر من دون الخوض في المسائل الحساسة التي قد تربك مسار هذا التعاون، ونعني بذلك القضايا المتعلقة بتداعيات الربيع العربي؛ فقد رفضت الجزائر بشدة التدخل فيها عادة إياها شأنها داخليا.

وفي الحقيقة، أدت موجة التغيير في المنطقة العربية إلى طرح جملة من المعطيات والتحديات الجديدة، فرضت على تركيا ضرورة تكثيف تعاونها مع الجزائر، بالنظر إلى أن الدولتين تضررتا من غياب الاستقرار السياسي والأمني في كل من سوريا وليبيا؛ وذلك من خلال عسكرة الحراك الشعبي فيهما والاضطرابات الداخلية والمواجهات العسكرية، اللتين أصبحتا مصدرا لتهديدات أمنية تجاه محيطهما الإقليمي. لهذا عملت تركيا على التموقع استراتيجيا عبر إعادة هندسة سياستها الخارجية في ضوء التطورات الحاصلة في المنطقة العربية، من خلال مساندتها للشعوب المطالبة بالديمقراطية.

ويعرف تعامل تركيا مع الوضع في الجزائر ثباتا واستقرارا في توجهاتها الخارجية، نظرا إلى الاستقرار السياسي الذي تحظى به الجزائر، بخاصة أن الموقف التركي يعد الجزائر دولة مستقرة ويضمن فيها الإصلاحات التي جرى إجراؤها تثمينا إيجابيا، على الرغم من أنها محاطة ببيئة إقليمية مضطربة، وفي هذا الصدد نجد أن مواقف الجزائر كانت مخالفة للمواقف التركية تجاه الثورات العربية، ويعود ذلك إلى اختلاف عقيدة السياسة الخارجية للجزائر المبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلا في ما يتعلق بالتشجيع على الحوار وحل المشكلات الداخلية سلميا، وهذا ما يظهر في مساعيها في حل الأزمة في ليبيا ومالي¹، والتوجه نفسه امتد سابقا إلى الحالتين السورية والمصرية.

وتشارك الدولتان في خلافات متزايدة مع فرنسا حول العديد من القضايا، منها معارضة العمليات العسكرية الفرنسية والانتشار العسكري في منطقة الساحل بشكل خاص وفي القارة الأفريقية بشكل عام، ورغبة البلدين في تعزيز نفوذهما السياسي والاقتصادي في القارة الأفريقية مقابل الحد من النفوذ الفرنسي، وهي رغبة جزائرية قوية تلتقي مع تركيا التي أصبحت بالفعل ذات نفوذ قوي في أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية². ولا تزال تركيا تعتمد سياسة تصفير المشكلات تجاه الجزائر من أجل كسب ود صديق قديم وإزالة الحواجز معه، ويكون ذلك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، وباحترام إرادة الشعب الجزائري، لكن في المقابل كانت لها مواقف صريحة تجاه بعض القضايا الحاسمة، وفي هذا الشأن نجد أن الموقف التركي كان سلبيا إزاء قضية الصحراء الغربية؛ إذ ذكر "أردوغان" بموقف بلاده المتمثل بعدم الاعتراف بجهة

¹ - نعيم شلغوم، مرجع سابق. ص ص 17-18.

² - Samira Henida, *op.cit*, P 825.

البوليساريو، وذهب إلى اقتراح وساطة تركية بين المغرب والجزائر لتسوية النزاع وفتح الحدود بينهما، إلا أن ذلك لم يرضِ المغرب وأغضب الجزائر التي تعد النزاع في الصحراء الغربية مسألة ثنائية بين المغرب والبوليساريو، وترفض أي وساطة بشأن مسألة إعادة فتح الحدود مع المغرب.¹

وفي سياق مواجهة التهديدات الإرهابية تنتظر الجزائر من المسؤولين الأمنيين الأتراك تعاوناً أكبر في مجال توفير معلومات تسمح بمواجهة تهريب المتطرفين، وخاصة فيما يتعلق بالتعاون في مجال التصدي لشبكات التجنيد والتهريب. وتوصلت الجزائر لاتفاق مبدئي في 2016 مع السلطات التركية للتسسيق وتبادل المعلومات حول شبكات تهريب الجهاديين الجزائريين، الذين ينشطون على مستوى دولي ويستغلون الأراضي التركية في بعض الأحيان في عمليات التسلل إلى العراق وسوريا. وتوصلت الجزائر لتفاهم جديد مع السلطات التركية حول مواضيع عدة، أهمها الإبلاغ عن حالات الاشتباه في تنقل جهاديين إلى تركيا من أجل اختراق الحدود السورية، وتجفيف منابع تمويل شبكات التجنيد. وتسعى الجزائر للحصول على معلومات دقيقة من أجهزة الأمن والمخابرات التركية حول الوضع الحالي للجهاديين الجزائريين في سوريا، كما تسعى عبر أصدقاء تركيا في الجارة ليبيا لحصار فرع تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، وتبادل المعلومات حول الجماعات الجهادية في ليبيا، ودعم الحل السياسي للأزمة الليبية، والضغط على حلفاء تركيا في ليبيا للقبول بحل سياسي للأزمة الليبية.²

زيادة على ذلك، يجب التنويه بالتوجه الجزائري التركي الجديد نحو تسريع التعاون العسكري بين البلدين، والذي يهدف إلى نقل تكنولوجيا الصناعات العسكرية التركية إلى الأراضي الجزائرية، ويشير إلى رغبة البلدين في نقل علاقاتهما إلى المستوى الاستراتيجي، خاصة وأن التقارير والدراسات التركية الصادرة عن معهد أنقرة للدراسات السياسية تؤكد أن تصنيع وتصدير واستيراد التكنولوجيا العسكرية يمثل أحد الركائز التي تبني عليها تركيا توجهاتها في بناء علاقاتها الدولية.³

¹ - عبد النور بن عنتر، مرجع سابق.

² - زين الدين زديغة، "تركيا تسعى للتواصل مع مصر عبر الجزائر". المحور اليومي. أنظر:

<http://elmihwar.com/ar/index.php/mobile/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/65286.html>

تاريخ التصفح: 2019/12/07.

³ - Samira Henida, *op.cit*, P 826. Or see: Ahlam Ahmaid, *Algeria's Strategic Shift: Leveraging Strengthened Ties with Turkey to Break Free from French Influence*.

efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/5006820

تاريخ التصفح: 2025/09/30

الخاتمة

تستند العلاقات الجزائرية التركية على رصيد ناعم يستبطن أساسا إرثا تاريخيا حضاريا وثقافيا يمتد إلى قرون مضت، وهو متغير أساسي في تحديد طبيعة إدراك إيجابي لأي طرف تجاه الآخر على الصعيدين الرسمي والجهاهيري.

وفي العقدين الأخيرين تمكنت تركيا من تحقيق طفرة اقتصادية مميزة، وقد فرضت بلا شك على صناع القرار حتمية انتهاز استراتيجية التوسع الاقتصادي خاصة في الجوار القريب، ومن جهتها رحبت الجزائر بقدوم الاستثمارات التركية رغبة منها في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي الوطني، وتنويع الشركاء الخارجيين.

ولكن انفجار الأوضاع في بعض الدول العربية (ثورات الربيع العربي) وزيادة حدة الفوضى الإقليمية، وذلك تحت وطأة استفحال بعض المشكلات السياسية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي، جعل مواقف البلدين تتسمان بالتباين النسبي. فقد انتهجت السياسة الخارجية التركية أسلوب التدخل في الشؤون الداخلية لدول مثل مصر وسوريا وليبيا، بينما التزمت الجزائر بمبدئها الثابت الرفض لسياسات التدخل الأجنبي. ومع ذلك لم يتأثر مستوى التعاون الجزائري التركي، والدليل كثرة الزيارات الرسمية بين البلدين وعلى أعلى مستوى، فضلا عن زيادة حجم التبادل الاقتصادي والتجاري. كما يجب الانتباه إلى تنامي الإرادة التركية في تطوير العلاقات مع الجزائر، لا سيما بعد بروز الأخيرة كدولة محورية في شمال إفريقيا، وصاحبة طرح متوازن لضمان الأمن الإقليمي وحماية المصالح المشتركة للدوائر التي تتقاطع فيها استراتيجيات كل بلد.

قائمة المراجع

بالعربية

- 1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي. ج1، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1998.
- 2- أنيس نواري، "ليبيا تطلب مساعدة الجزائر لإبطال جهود عرقلة التسوية". يومية النصر، الثلاثاء، 04 تشرين1/أكتوبر 2016.
<http://www.annasronline.com/index.php/2014-08-09-10-33-20/2014-08-23-11-15-15/57270-2016-10-03-23-46-00.08/11/2017>.
- 3- العثمانيون في الجزائر.. حماية أم احتلال؟ تاريخ التصفح: 2019/11/15
<https://www.maghrebvoices.com/a/algeria-history/417672.html>
- 4- حسان حويشة، "أردوغان: الجزائر جزيرة للإستقرار السياسي والإقتصادي". جريدة الشروق، أنظر: تاريخ التصفح: 2019/11/18
<https://www.echoroukonline.com/%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A/>

- 5- حميد عبد القادر، "الأترك لم يستعمروا الجزائر بل رسموا حدودها". جريدة الخبر. تاريخ التصفح: 2019/11/15
<https://www.djazairess.com/elkhabar/277279>.
- 6- حميد عبد القادر، "ما يجوز لمولود قاسم ولا يجوز لتوفيق المدني". ندوة الخبر "حول" طبيعة الحقبة العثمانية"، جريدة الخبر. أنظر: تاريخ التصفح: 2025/10/01
<https://www.djazairess.com/elkhabar/277279>
- 7- صبرينة كبحال، حكيم غريب، التدخل التركي في ليبيا: كولنيالية جديدة أم تعاون اقتصادي، مجلة السياسة العالمية. المجلد 5، العدد 3، 2021.
- 8- صرية العايب، عتيقة كواشي، مآلات الدولة الليبية في ظل التدخلات الجنبية: نموذج التدخل التركي، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية. المجلد 06، العدد 02، 2020.
- 9- صموئيل هنتغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي. ترجمة: مالك عبيد أبوشهيو، محمود محمد خلف، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1999.
- 10- رئاسة الجمهورية التركية، أنظر: تاريخ التصفح: 2019/11/18
<https://www.tccb.gov.tr/ar/news/1666/90592/cezayir-bolgesinde-siyasi-ve-ekonomik-bir-istikrar-adasidir>
- 11- رزايقية حنان، العلاقات الجزائرية -التركية: بين الإرث التاريخي والتحديات الراهنة، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية. العدد 10، 2017، ص ص 331-333.
- 12- فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر. ترجمة: حسين أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993،
- 13- عبد المالك زغبة، "التواجد العثماني بالجزائر 1518-1830 بين أطروحة الفتح وفكرة الاستعمار". أعمال الملتقى الوطني "العلاقات الجزائرية التركية بين الإرث التاريخي ورهانات المستقبل" 12-13 جانفي 2015، جامعة الجزائر 3.
- 14- عبد النور بن عنتر، "زيارة أردوغان للمغرب العربي :تعاون اقتصادي وأهداف سياسية". مركز الجزيرة للدراسات، أنظر: تاريخ التصفح: 2019/11/18
<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/06/20136209455479297.html>
- 15- محمد مسلم، "تركيا اعتذرت عن عام 1986 عن تصويتها ضد استقلال الجزائر". تاريخ التصفح " 2019/11/17
<https://www.echoroukonline.com/%E2%80%AD%E2%80%AC%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7%E2%80%AD-%E2%80%AC%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B0%D8%B1%D8%AA%E2%80%AD-%E2%80%AC%D8%B9%D8%A7%D9%85%E2%80%AD-%E2%80%AC1986%E2%80%AD-%E2%80%AC%D8%B9%D9%86/>
- 16- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1989.
- 17- نعيم شلغوم، "المحددات المؤثرة في سياسة تركيا الخارجية نحو توطيد علاقاتها بالجزائر: دراسة في المنطلقات والتوجهات". سياسات عربية، العدد 17، نوفمبر 2017.
- 18- زين الدين زديغة، "تركيا تسعى للتواصل مع مصر عبر الجزائر". المحور اليومي. أنظر: تاريخ التصفح: 2019/12/07
<http://elmihiwar.com/ar/index.php/mobile/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/65286.html>

بالأجنبية

1. "Turkey ready to support ties with Algerian universities". BBC Worldwide Limited. 6 June 2013.
1. Ahlam Ahmaid, Algeria's Strategic Shift: Leveraging Strengthened Ties with Turkey to Break Free from French Influence. 2025/09/30 تاريخ التصفح: <https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/5006820>

2. Aomar Baghzouz, "La Politique Méditerranéenne De L'algerie À L'épreuve Des Mutations Géopolitiques Régionales : Changement Ou Continuité ?", **Maghreb - Machrek**, N° 221, 3/2014.
3. Bülent Aras, Turkey's rise in the Greater Middle East: peace-building in the periphery. **Journal of Balkan and Near Eastern Studies**, Volume 11, Number 1, March 2009.
4. Djallil Lounnas, "L'évolution De L'environnement Stratégique De L'algerie Post-Printemps Arabe". **Maghreb - Machrek**, N° 221, 3/2014.
5. Georges Corm, "Pour Une Approche Profane Des Conflits De L'après-guerre Froide". **Revue Internationale Et Stratégique**, N°68, 4/2007.
6. Henri J. BARKEY, Turkish Foreign Policy and the Middle East. **CERI STRATEGY PAPERS**, N° 10 – Rencontre Stratégique du 6 juin 2011.
7. Hüsamettin İNAÇ, Aymene HADJI, Diplomacy of the Turkish-Algerian relations between the recent history and the challenges of the future. **Dumlupinar university journal of social sciences**. July 2023.
<https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/3204863>. تاريخ التصفح: 2025/09/20
8. Ismail Numan Telci, A Vision for the Future of Turkish-Algerian Relations: Convergence, Cooperation and Coordination. August 8 2021.
<https://studies.aljazeera.net/en/analyses/vision-future-turkish-algerian-relations-convergence-cooperation-and-coordination>. تاريخ التصفح: 2025/06/10
9. Mahmoud Khalifa, Turkish Foreign Policy in the Middle East After Arab Spring. **International Relations and Diplomacy**, February 2017, Vol. 5, No. 2.
10. Mansouria Mokhefi, "Algérie : Défis Intérieurs, Menaces Extérieures". **Commentaire Sa**, Numéro 151, 3/2015.
11. Mansouria Mokhefi, "Algérie : Défis Intérieurs, Menaces Extérieures". **Commentaire Sa**, Numéro 151, 3/2015.
12. Mansouria Mokhefi, "Introduction: L'Algérie. Blocages internes, instabilités externes". **Politique étrangère**, Automne, 3/2015.
13. Ministry of Foreign Affairs, Republic of Turkey, "Relations between Turkey–Algeria". Archived from the original on 2018-11-20. Retrieved 2018-04-13.
14. Salim Chena, "L'Algérie et son Sud, Quels enjeux sécuritaires ?", **Note de l'Ifri**, Novembre 2013.
15. Samira Henida , Algerian-Turkish strategic cooperation, **Legal and Political**. Vol 09, N° 01, June 2024.
16. SEDAT Laciner, Turgut Ozal Period In Turkish Foreign Policy : Ozalism. **USAK Yearbook of Politics and International Relations**, vol.2, 2009.
17. Yahia H. Zoubir, Türkiye and Algeria: A Promising Evolution, Middle East Council On Global Affairs, June 2023.
[efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://mecouncil.org/wp-content/uploads/2023/06/MECGA_Issue-Brief-15_Yahia-Zoubir_3.pdf](https://mecouncil.org/wp-content/uploads/2023/06/MECGA_Issue-Brief-15_Yahia-Zoubir_3.pdf) تاريخ التصفح: 2025/09/20